تفسير اللفظ وهو الذي اشار اليه المصنف بقوله الكناية لفظ اريد به لازم
معناه مع جواز ارادة معناه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل
النجاد المراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقته
طول النجاد ايضا فظهر بها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي
للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة
بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا
رايت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان
يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلو انتفى المجاز
لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا مع قولهم ان المجاز ملزوم
قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك
الشيء واللازم صادق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان
المفهوم من التعريف المذكور ان المراد في الكناية هو لازم المعنى
وارادة المعنى جائزة لا واجبة وهذا يشعر قولهم في الفتاح ان الكناية
لا تنافي اراده الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد
طول نجاده مع طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو
عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا
فلان طويل النجاد وان لم يكن لنجاد قط وقولنا جبان الكلب
ومهزول الفصيل وان لم يكن لكلب ولا فصيل في موضع او من المتاع
نصيح بان المراد في الكناية هو المعنى ولا بد جميعا لانه قال المراد
بالكلية المستعملة اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها
وغير معناها والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية

انتهى هذا ح

ارادة ح

الكناية والحقيقة تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان
في التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر قول المصنف انها تخالف المجاز
من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان كثيرا الى ان ارادة
اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد يعمر و
ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه فتوجه البوشنجي
بين كلام المصنف ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة
المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينها
وبين المجاز من هذا الوجه ايضا جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة
لازمه فليس بصحيح لانه لا يراد بالمعنى ما يعم بالقطع وهو لازم المعنى
الموضوع لم ولازم المعنى معناه الموضوع له وقيم ما فيه وفرق
اي فرق السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها
اي في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي
هو لازم لطول القامة اليه وفي المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال
من الليث الذي هو ملزوم للبسالة ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع
الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل
منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم
ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون دالا على احد مدلولاته اتفاقا او اتساعا
فان قيل يجوز ان يدل لعلم او لمظنة انضمام القرينة قلنا صحيح
لا يبقى اسم ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون المجاز ايضا كذلك فصح اي اذا
كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز
فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما

الى البيت ح

Copyright © King Saud University